

## شروط وأحكام إصدار واستعمال بطاقة البنك العربي الائتمانية

### Mastercard World Elite

تسرى هذه الأحكام على العلاقة بين البنك العربي ش م ع (البنك) وأي شخص يتقدم بطلب إصدار بطاقة ماستركارد/ فيزا الائتمانية سواء كان يحتفظ/ لا يحتفظ بحساب لدى البنك العربي، وتعنى العبارات والكلمات التالية ما يلى (صيغة المذكر أينما وردت تشمل المؤنث أيضاً)

#### التعريفات:

**الأحكام:** الأحكام التي تبين طريقة استعمال بطاقة ماستركارد/ فيزا الائتمانية وحقوق والتزامات كل من طالب إصدار البطاقة والبنك وأي تعديل قد يطرأ عليها.

**البنك:** البنك العربي ش م ع.

**الحساب:** الحساب المفتوح باسم طالب الإصدار أو الحساب الذي سيتم فتحه للتعامل بالبطاقة.

**البطاقة:** بطاقة ماستركارد/ فيزا الائتمانية الصادرة من قبل البنك والتي تخول طالب الإصدار سحب مبلغ أو شراء سلعة أو خدمة دون توفر رصيد في حسابه سواءً كان على طالب الإصدار تسديد كامل الرصيد المستغل بتاريخ الاستحقاق أو تسديد نسبة من هذا الرصيد تحدد في طلب إصدار البطاقة حيث يتم تحديد احتساب فوائد على الرصيد المتبقى.

**البطاقة الرئيسية:** هي البطاقة التي تصدر باسم طالب الإصدار لدى البنك بناءً على طلبه ووفقاً لهذه الأحكام.

**البطاقة الفرعية:** هي البطاقة التي يصدرها البنك بناءً على طلب حامل البطاقة الرئيسية لاستعمال الشخص الذي يحدده، وتصدر هذه البطاقة الفرعية وفق الأسس المنصوص عليها في هذه الأحكام.

**طالب الإصدار:** أي شخص يتقدم بطلب إصدار بطاقة ماستركارد/ فيزا الائتمانية سواءً كان يحتفظ / لا يحتفظ بحساب لدى البنك العربي ، ويكون مسؤولاً عن أية بطاقة/ بطاقات فرعية تصدر بناءً على طلبه ويوافق البنك على إصدارها .

**حامل البطاقة:** أي شخص يحمل بطاقة ماستركارد/ فيزا الائتمانية الرئيسية/ الفرعية الصادرة عن البنك العربي بناءً على طلب طالب الإصدار.

**المؤمن عليه:** حامل البطاقة الائتمانية الرئيسية المشترك في خدمة الحماية التأمينية لحاملي بطاقات البنك العربي الائتمانية الرئيسية.

**استعمال البطاقة:** عمليات شراء البضائع والحصول على الخدمات من المحلات التجارية أو السحب بواسطة البطاقة على أجهزة الصراف الآلي أو السحب نقداً أو الشراء من خلال الانترنت من البنوك المشتركة مع مؤسسة ماستركارد/ فيزا الدولية.

**حد البطاقة:** الحد الأقصى المسموح لطالب الإصدار استغلاله والمقرر من قبل البنك.

**الرقم السري:** هو الرقم الذي يصدره البنك لحامل البطاقة الرئيسية أو البطاقة الفرعية، والذي يمكنه من استعمال أجهزة الصراف الآلي التي تحمل إشارة (MasterCard/VISA) للسحب النقدي والاستفسار عن رصيد بطاقة في كافة أنحاء العالم، وعلى أجهزة التفويض الآلي (POS) التي تأخذ الأرقام السرية.

**الكلف:** وتشمل العمولات وأو المصاريف وأو الرسوم وأو أية مبالغ أخرى يتلقاها البنك ، باستثناء الفائدة / العائد التي تتوجب على طالب الإصدار دفعه بموجب طلب الإصدار / العقد

**المصاريف:** وتشمل تكاليف و / أو رسوم الطوابع وأجور ونفقات البريد والهاتف والفاكس وفرق العملة والعمولة والفوائد وسائر العمولات ونفقات التحصيل وكل أنواع المصاريف البنكية الأخرى التي يدفعها البنك وأية رسوم يت肯دها البنك بسبب إصدار البطاقة أو استعمالها حسب المقرر للمنطقة .

**الدفعة الشهرية:** المبلغ المطلوب دفعه من طالب إصدار البطاقة شهرياً، ويمثل النسبة المئوية المقررة من مجموع التزامات طالب إصدار البطاقة، وبالحد الأدنى المطلوب، ويمكن أن تكون النسبة المئوية المطلوبة من طالب إصدار البطاقة 100% أو 50% أو 25% أو 5% من مجموع الالتزامات.

**رصيد حساب البطاقة:** إجمالي الرصيد المستغل من البطاقة المستحق الدفع للبنك طبقاً لسجلاته في تاريخ إصدار كشف حساب البطاقة شاملًا جميع المصاريف.

**كشف حساب البطاقة:** الكشف الذي يبين تفاصيل المبالغ المدينة / الدائنة ورصيد حساب البطاقة المستحق للبنك الناتج عن استخدام البطاقة من قبل حاملها.

**جهاز الصراف الآلي (ATM):** جهازتابع للبنك العربي أو لأي بنك أو مؤسسة مالية مشتركة في الشبكة المحلية/العالمية والذي يقبل التعامل بالبطاقة.

<p><b>السحب النقدي:</b> أي مبلغ يقوم حامل البطاقة الرئيسية/الفرعية بسحبه من خلال أجهزة الصراف الآلي باستخدام بطاقة الائتمانية الصادرة عن البنك.</p> <p>1- يفرض طالب الإصدار البنك بتخصيص حساب خاص للتعامل بالبطاقة تقييد فيه الحركات الناشئة عن استعمال طالب الإصدار للبطاقة الرئيسية وأو الفرعية والعمولات والمصاريف والفوائد والمدفوعات التي قدمها طالب الإصدار للسداد ويكون هذا الحساب هو المرجع والبيئة المقبولة لتحديد الرصيد الدائن والمدين وتسرى على الحساب الشروط العامة والخاصة للحساب والخدمات المعول بها لدى البنك بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع هذه التعليمات والأحكام.</p> <p>2- يكون استعمال البطاقة مقتضاً على طالب الإصدار / أو الشخص الذي تصدر البطاقة باسمه (بناءً على طلب طالب الإصدار) وحده ولا يجوز له السماح لغيره باستعمالها، ويتعهد طالب الإصدار باستعمالها فقط ضمن فترة الصلاحية المثبتة عليها.</p>
<p>3- لا يجوز لطالب الإصدار استعمال البطاقة إلا في حدود الرصيد الدائن (إن وجد)/مبلغ السقف المحدد لها، كما يتتعهد بعدم تجاوز حدود المبالغ المصرح لها بها من البنك، وفي حال تجاوز طالب الإصدار الحد الممنوح، فإنه سيتحمل كافة العمولات وحسب قائمة الفوائد والعمولات المعلنة من قبل بالبنك.</p> <p>4- يعتبر استعمال البطاقة عند التاجر - حسب تعليمات فيزا الدولية / ماستركارد- إقراراً من طالب الإصدار أنه استعمل بطاقة حتى وإن اختلف توقيعه على قسيمة الشراء عن التوقيع الموجود على البطاقة.</p> <p>5- لا يجوز لطالب الإصدار استعمال البطاقة الائتمانية /بطاقة التسوق عبر الإنترن特 لشراء خدمات / بضاعة تتنافى مع القوانين المحلية / السائدة في الدول المعنية (مثل المقامة / مواد منوعة/العملات الافتراضية).</p>
<p>6- يلتزم طالب الإصدار بالتوقيع على البطاقة حال استلامه لها ويلتزم بإعادة إيصال الاستلام إلى البنك موقعاً منه ويعتبر التوقيع على طلب إصدار البطاقة هو تأكيد للتزامه بالعمل بهذه الأحكام، وأنه سيقوم بالمحافظة على البطاقة وعدم الكشف عن الرقم السري الخاص بها لأي شخص كان.</p> <p>7- أ- يعتبر طالب الإصدار مسؤولاً عن المحافظة على البطاقة/البطاقات والأرقام السرية والاحتفاظ بها في أمكنة آمنة وبشكل منفصل ويعتبر مسؤولاً عن ما يتربّط على فقدان أو سرقة البطاقة أو استعمالها أو بسبب اطلاع الغير على الأرقام السرية وعلى طالب الإصدار الإبلاغ فوراً عن فقدان أو الاستعمال غير المشروع للبطاقة على أرقام الهواتف المذكورة على البطاقة الإرشادية المسلمة له مع البطاقة وتعزيز ذلك بكتاب خطي يوضح فيه ملابسات فقدان أو سرقة البطاقة ويعفي طالب الإصدار من أية مسؤولية من لحظة إبلاغ البنك بذلك.</p> <p>ب- يحق للبنك أن يصدر بطاقة جديدة بدلاً عن البطاقة التالفة / المسروقة / المفقودة المبلغ عنها ويختضع إصدارها إلى الرسوم المقررة لإصدار البطاقات.</p>
<p>ج- يدرك العميل أنه يمكن تعطيل / إيقاف البطاقة فوراً من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنرت أو من خلال خدمة عربي موبايل، وأن تعطيل البطاقة يتم فقط عندما تكون البطاقة بعهدة العميل.</p> <p>8- يتحمل طالب الإصدار كافة المبالغ المترتبة عن السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي التي تمت بواسطة البطاقة في حالة سرقتها / ضياعها، حيث أن هذه الحركات لا يمكن أن تتم إلا بواسطة الرقم السري الخاص بالبطاقة.</p>
<p>9- يحق للبنك إنهاء العقد والمتضمن إلغاء صلاحية البطاقة في حال إخلال طالب الإصدار بمتى أية من الالتزامات التعاقدية وبعد إنذاره بالوسائل المعتمدة والمنتقى عليها مع العميل ومنها إرسال رسالة نصية قصيرة (SMS) ويلتزم طالب الإصدار بتسلیم البطاقة للبنك فوراً ، كما يلتزم بتسديد كافة التزاماته الناشئة عن استعمال البطاقة والفوائد والعمولات المتحققة عليها ، كما ويتم إيقاف البطاقة فوراً وبدون إشعار مسبق عند وفاة أو إفلاس أو عدم أهلية حامل البطاقة .</p> <p>10- يحق للبنك فسخ العقد دون اللجوء إلى المحكمة ودون إشعار طالب الإصدار في حال اكتشاف البنك أن اسم طالب الإصدار مدرج على أي من قوائم المحظوظ التعامل معهم أو إذا ثبتت للبنك عدم صحة أي من المستندات المقدمة للحصول على البطاقة الائتمانية أو تبين عدم صحة أي من الضمانات أو التعهادات المقدمة أو في حال الاحتيال باي من الشروط التعاقدية.</p> <p>11- يحق للبنك في أي وقت دون أدنى مسؤولية عليه وقف العمل بالبطاقة مؤقتاً إذا توافرت لديه أية شكوك باستخدام البطاقة بشكل غير مشروع سواء بناءً على تقارير قد يتقاضاها البنك أو نتيجة عدم تمكنه من تأكيد صحة الحركات مع طالب الإصدار خصوصاً إذا وردت الحركات المشكوك بها من أحدى الدول المصنفة على أنها ذات مخاطر مرتفعة أو لأي سبب آخر يراه البنك وفقاً لتقديره.</p> <p>12- يحق لطالب الإصدار وفي أي وقت يشاء أن يطلب إلغاء البطاقة وذلك بموجب إشعار خطى للبنك شريطة أن يقوم بإعادة البطاقة وأية بطاقات فرعية (إن وجدت) ، إلا أن مسؤولية طالب الإصدار تبقى قائمة تجاه البنك حتى تسديد كافة الالتزامات الناشئة عن استعمالها والفوائد والعمولات المتفققة عليها.</p>
<p>13- في حال رغبة طالب الإصدار بإلغاء بطاقة، يقوم البنك بذلك برهن الضمان (إن وجد) بعد 14 يوم من تاريخ تسديد طالب الإصدار لكافة الالتزامات المترتبة عليه ، للتأكد من وصول جميع الحركات التي تمت على البطاقة ويمكن لطالب الإصدار بعد سداد</p>

كامل الرصيد وبعد مضي 14 يوماً على إلغاء البطاقة الائتمانية طلب شهادة براءة ذمة، وفي حال رغبة العميل بأخذ براءة ذمه فورياً يتوجب عليه وضع ضمانه نقيه بما قيمته 110% من سقف البطاقة

14- يجوز للبنك ووفق مشيئته و اختياره تجديد البطاقة بنفس الحد المقرر لها أو بالحد الذي يراه مناسباً دون الحاجة إلىأخذ موافقة طالب الإصدار إلا إذا أشعر طالب الإصدار البنك برغبته بعدم تجديد البطاقة قبل شهرین من تاريخ انتهاء صلاحيتها.

15- يمكن للبنك ترقية أو تخفيض نوع البطاقة بناءً على استخدام حامل البطاقة للبطاقة أو قرار البنك بهذاخصوص على أن يتم إشعار طالب الإصدار في حال تخفيض نوع البطاقة بالوسائل المعتمدة لدى البنك ومنها إرسال رسالة نصية قصيرة SMS

16- تصدر البطاقة المجددة بنفس الرقم السري للبطاقة القديمة.

17- يجوز للبنك وفقاً لاختياره أن يوافق على إصدار بطاقه أو بطاقات فرعية بناءً على طلب خطى من طالب الإصدار وعلى مسؤوليته باعتبارها بطاقات فرعية ، وان طالب الإصدار مسؤول مسؤولية تامة لا رجعة فيها عن جميع المبالغ المسحوبة بموجب البطاقات الفرعية ، وعما ينجم عن استعمالها.

18- يلتزم طالب الإصدار بالاحتفاظ بمبالغ كافية في حسابه لتسديد الدفعات الشهرية والمصاريف والفوائد والعمولات نتيجة إصدار هذه البطاقة و/ أو استعمالها حسب النسبة المقررة من البنك وأن طالب الإصدار يفوض البنك سلفاً بإجراء القيد الشهري لجميع تلك المصاريف والنفقات على حسابه لدى البنك بالإضافة إلى الفائدة التي تترتب على مجموع الالتزامات غير المسددة وأية فوائد/ عمولات تأخير وعمولات ماستر كارد/ فيزا الدولية إلى حين تسديد كامل الالتزامات المترتبة عليه.

19- يلتزم طالب الإصدار (الذي لا يحتفظ بحساب لدى البنك ) بتسديد الدفعات الشهرية والمصاريف والفوائد والعمولات نتيجة إصدار البطاقة و/ أو استعمالها حسب النسبة المقررة من البنك.

20- تحتسب الدفعة الشهرية بعد الأخذ بعين الاعتبار جميع حركات طالب الإصدار والتزاماته السابقة، والفوائد المتحققة على مجموع الالتزامات، وأية عمولات أخرى حسب النسبة المقررة أو الحد الأدنى المطلوب لها، ويضاف إليها أي مبالغ غير مسددة في الأشهر السابقة والمبالغ المستعملة فوق الحد المقرر للبطاقة.

21- يصدر طالب الإصدار كشف بحركات بحربات ماستر كارد/ فيزا الائتمانية شهرياً في نهاية دورة البطاقة ، مبيناً فيه تفاصيل الحركات التي قام بها حامل البطاقة ومجموع الالتزامات والمبلغ الإجمالي الواجب دفعه شهرياً ، وتاريخ القيد على الحساب ويتم القيد على حساب طالب الإصدار آلياً في تاريخ التسديد، وإذا كانت البطاقة المستعملة بطاقة تسوق عبر الإنترنت، فيتم تسديد كامل الالتزامات شهرياً ويقوم البنك بإرسال كشف حساب البطاقة بشكل ورقي/ إلكتروني لطالب الإصدار على العنوان الذي يحتفظ به لدى البنك/ من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، ويعتبر إرسال هذا الكشف على العنوان المشار إليه / من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت بأنه تبليغ قانوني لطالب الإصدار، ويعتبر الكشف صحيحاً ما لم يتم إشعار البنك خطياً بخلاف ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الكشف.

22- تعتبر الشركة / المؤسسة / أصحاب الحسابات المشتركة مسؤولة / مسؤولين مسؤولة كاملة عن السحوبات التي تتم بواسطه البطاقة من قبل حاملها المخول بذلك من قبلهم ، ولا يقبل البنك الطعن في السحوبات سواء كانت شخصية لطالب الإصدار أو غير ذلك ، وتلتزم الشركة / المؤسسة / أصحاب الحسابات المشتركة بتسديد كافة الالتزامات الناتجة عن استخدام البطاقة.

23- تستوفى عمولة على حركة السحب النقدي كما تستوفى عمولة تبديل عملة عند استعمال البطاقة خارج بلد الإصدار أو بعملة أخرى غير العملة المحلية للبطاقة ، شاملة العمولات التي تتقاضاها ماستر كارد/ فيزا الدولية على كل حركة.

24- يقيد البنك مبلغ الدفعة الشهرية المترتبة عن استعمال البطاقة على حساب طالب الإصدار آلياً في تاريخ القيد على الحساب، وإذا لم يتوفر كامل مبلغ الدفعة الشهرية في الحساب، فيتم القيد على الحساب بالمبلغ المتوفى، ويحمل الجزء المتبقى للشهر التالي، وتحتسب على البطاقة عمولة تأخير.

25- يحق للبنك إذا لم يتوفر في حساب طالب الإصدار كامل مبلغ الدفعة الشهرية المطلوبة إيقاف البطاقة أو حجزها لحين تسديد هذه الدفعة ، أو أية دفعات سابقة مستحقة وتعتبر جميع المبالغ القائمة والمترتبة عن استعمال البطاقة واجبة التسديد بالكامل إذا لم يسد طالب الإصدار المبالغ المطلوبة منه لمدة ثلاثة أشهر ويحق للبنك وإجراء تقاض ما بين الرصيد/الأرصدة الدائنة لكافة حسابات طالب الإصدار لدى البنك وما بين قيمة الدفعات المستحقة في حال عدم توفر قيمة الدفعات أو عدم كفاية الرصيد في الحساب الرئيسي للبطاقة.

<p>26- إذا لم يسدد طالب الإصدار (الذي لا يحتفظ بحساب لدى البنك) كامل مبلغ الدفعية الشهرية المطلوبة ، يتم إيقاف البطاقة أو حجزها لحين تسديد هذه الدفعية ، أو أية دفعات سابقة مستحقة. تعتبر جميع المبالغ القائمة والمترتبة عن استعمال البطاقة واجبة التسديد بالكامل إذا لم يسدد طالب الإصدار المبالغ المطلوبة منه لمدة ثلاثة أشهر ، وان ما سيترتب على طالب الإصدار في حال الاخلال بالالتزام التعاقدى اتجاه البنك ومن على سبيل المثال:</p> <p>أ- تعديل أي كلف مترتبة على ذلك</p> <p>ب- التنفيذ على أي من الضمانات المقدمة من طالب الإصدار تأميناً للدين</p> <p>ج- سيتم الافصاح عن المعلومات الائتمانية لطالب الإصدار لدى شركات المعلومات الائتمانية المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني ووفقاً للتشريعات النافذة بهذا الخصوص.</p>
<p>27- إذا أراد طالب الإصدار تسديد التزاماته من خلال حسابه بالعملة الأجنبية، أو إذا أراد إجراء تغطية آلية من حسابه بالعملة الأجنبية لحساب البطاقة، فيتم قيد المبلغ المعادل المطلوب حسب السعر السائد في تاريخ التسديد.</p>
<p>28- يمكن لطالب الإصدار دفع أية مبالغ في الفرع لحساب البطاقة في أي وقت يشاء لتسديد الالتزامات المترتبة عليه ، وتخصم هذه الدفعات من مجموع الالتزامات.</p>
<p>29- يتلزم طالب الإصدار (الذي لا يحتفظ بحساب لدى البنك) بتسديد الدفعات الشهرية المستحقة مع الفوائد والعمولات والمصاريف نقداً من خلال الفرع/أجهزة الصراف الآلي أو من خلال حوالات بنكية.</p>
<p>30- تحسب ماستر كارد/ فيزا الدولية قيمة الحركة بالعملة المحلية إذا تمت خارج بلد الإصدار باستعمال سعر التبديل لعملة الشراء حسب الأسعار السائدة عالمياً ، وفيوض طالب الإصدار البنك بشراء العملة الأجنبية لتسديد كافة التزاماته الناتجة عن استعمال البطاقة.</p>
<p>31- بالنسبة لطالبي الإصدار الذين يحتفظون بمراسلاتهم لدى البنك، يتوجب عليهم مراجعة الفرع الذي يحتفظ بالمراسلات لديه لاستلام كشف حساب البطاقة الشهري دون تأخير، للتأكد من صحة الحركات، وذلك لحفظ حقه بالطعن بالحركات التي لم يجرها (إن وجدت) حسب تعليمات / أنظمة ماستر كارد/ فيزا الدولية ، ولا يعتبر البنك مسؤولاً في حالة عدم تمكن طالب الإصدار من المطالبة بقيمة هذه الحركات بسبب تأخره في استلام الكشف.</p>
<p>32- تحسب فائدة شهرية على مجموع التزامات طالب الإصدار حسب النسبة المقررة من قبل البنك المركزي، ويحق للبنك تعديل هذه النسبة حسب السعر السائد للفائدة سواء بالزيادة أو بالنقصان حسب قرار البنك المطلق ودون الحاجة إلى موافقة طالب الإصدار وعلى أن يتم إشعار طالب الإصدار بهذا التعديل.</p>
<p>33- أ- تحسب الفائدة المدينة على حركات السحب النقدي من تاريخ الحركة وحتى تاريخ صدور كشف حساب البطاقة التالي وتقيد الفائدة إليها في نفس تاريخ كشف حساب البطاقة.</p> <p>ب- تحسب الفائدة المدينة على حركات الشراء من تاريخ الحركة وحتى تاريخ التسديد الكامل وعند تاريخ التسديد في حال قيام العميل بتسديد كامل الالتزام يتم إعفاءه إليها من قيمة الفائدة المدينة لحركات الشراء أما في حال عدم تسديد كامل الالتزام فيتم قيد قيمة الفائدة الشهرية المدينة المستحقة إليها على حساب البطاقة.</p>
<p>ج- تحسب الفوائد على رصيد حساب البطاقة القائم بما يشمل الفائدة المتراكمة والعمولات وحتى السداد التام.</p>
<p>34- يمكن زيادة / تخفيض حد البطاقة أو تعديل أية بيانات أخرى تتعلق بطالب الإصدار بعد التنسيق مع الجهات المعنية.</p>
<p>35- يقر طالب الإصدار بأن البطاقة ملك البنك في كل الأوقات، وان يده عليها هي بد الأمين ويجب عليه إعادةها في أي وقت يطلب البنك منه ذلك، كما يتلزم بإعادة البطاقة / البطاقات الفرعية المصدرة له من البنك (إن وجدت).</p>
<p>36- يحق للبنك إجراء التعديل على هذه الأحكام وعلى أن يتم إشعار طالب الإصدار بالوسائل المعتمدة لدى البنك ومنها ارسال رسالة نصية قصيرة SMS قبل أربعة عشر يوم عمل من تاريخ تطبيق أي مما:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة العمولات التي يدفعها طالب الإصدار مقابل استخدام الخدمة الإلكترونية المقدمة له.</li> <li>- زيادة الالتزامات على طالب الإصدار تجاه البنك بخصوص الخدمة الإلكترونية المقدمة له.</li> <li>- وضع أي قيود كمية على عدد أو سقف التحويلات الإلكترونية لأموال طالب الإصدار.</li> </ul>
<p>37- يصدر البنك البطاقة لطالب الإصدار حسب القوانين المحلية، ويتعهد طالب الإصدار باستعمالها ضمن الأنظمة والقوانين الصادرة عن الجهات المختصة.</p>
<p>38- لا يكون البنك مسؤولاً إذا لم تقبل البطاقة من قبل أي شخص طبيعي أو اعتباري (الطرف الثالث) ، وكذلك فإن أي نزاع ينشأ بين طالب الإصدار والطرف الثالث لا يؤثر على حقوق البنك تجاه طالب الإصدار في تسديد الالتزامات الناشئة عن استعمال البطاقة وأو المتعلقة بها ، كما لا يتحمل البنك أية مسؤولية عن أي عيب أو نقص في البضائع والخدمات التي يحصل عليها طالب الإصدار.</p>
<p>39- يتم إبلاغ طالب الإصدار عن أي حركة تمت على حساب بطاقته لحظة تنفيذها من خلال رسالة نصية قصيرة (SMS) على رقم الهاتف الخلوي لطالب الإصدار المعتمد لدى البنك.</p>

<p>40 - في حال وجود حركة على كشف حساب البطاقة لم يجرها طالب الإصدار أو شرك في صحتها و طلب تفاصيل إضافية عنها ، يحق له المطالبة بإعادة مبلغها لرصيد حساب البطاقة أو الحصول على تفاصيل إضافية خلال ثلاثة أيام من تاريخ كشف حساب البطاقة وذلك بعد تقديم المستندات اللازمة وقناة البنك بصحتها ، لكن لا يقتضي المبلغ لرصيد حساب البطاقة إلا بعد تحصيل مبلغ المطالبة فعلياً من البنك المحصل وقيدها لحساب البنك العربي ، علماً بأن فترة التحصيل قد تستغرق شهرين حسب إجراءات وتعليمات ماستركارد/فيزا الدولية، أما في حال عدم ثبوت حق طالب الإصدار بالمطالبة، فيستوفى البنك أجوراً نظير أتعابه أو نظير دفعه أي مبالغ ناتجة عن هذه المطالبة للبنك المحصل أو لأي جهة أخرى.</p>
<p>41- يقر طالب الإصدار بعلمه بمخاطر استعمال البطاقة لغايات الشراء أو طلب الخدمات عبر الانترن特 أو البريد أو الهاتف والمتمثلة باحتمالية كشف معلومات البطاقة السرية للغير وما قد يتربّ عليه من احتمالية استعمال البطاقة بصورة غير مصرح بها ويلتزم طالب الإصدار بإبلاغ البنك فوراً حال علمه بأي استعمال غير مصرح به للبطاقة ليتنسى للبنك وقف البطاقة، ويعتبر العميل مسؤولاً عن كامل عمليات استعمال البطاقة غير المصرح بها وذلك إلى حين تتمكن البنك من إيقاف البطاقة بناء على بلاغ طالب الإصدار.</p>
<p>42- يتوجب على طالب الإصدار الانتباه إلى أن استعمال رقم البطاقة للشراء بواسطة شبكة الإنترنط سيؤدي إلى القيد على بطاقة بمبالغ شهرية ، وهذا القيد لا يخضع لإجراءات المطالبة بقيمتها حسب تعليمات ماستركارد/فيزا الدولية .</p>
<p>43- يكون عنوان طالب الإصدار لغايات التبليغ والمراسلات هو العنوان الذي يحتفظ به طالب الإصدار لدى البنك ، ويلتزم طالب الإصدار بإبلاغ البنك خطياً عن أي تعديل يطرأ عليه أو على أرقام هواتفه.</p>
<p>44- يتوجب على طالب الإصدار أن يحتفظ بنسخة من قسم الشراء الصادرة عن التجار ، أو الإشعارات الصادرة عن أجهزة الصرف الآلي لتدقيقها مع كشف حركات البطاقة للتأكد من المبالغ الواردة فيه.</p>
<p>45- يكفي لإثبات الحركات الناشئة عن استخدام البطاقة والرصيد تقديم البنك كشفاً للحساب مستخرجاً من الحاسوب ولا يكون البنك ملزماً بتقديم أصول فيش السحبوبات وأو الحركات التي أجريها طالب الإصدار، كما وتعتبر القيد التي ترد للبنك من ماستركارد/فيزا الدولية وشركات خدمات الدفع صحيحة وبينة مقبولة من طالب الإصدار وملزمة له ما لم يكن قد تقدم باعتراض وفقاً لما جاء بنص البند رقم 40.</p>
<p><b>46- يُصرح طالب الإصدار بما يلي:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أ- أن جميع التبليغات القضائية وأو كل ما يصدر عن البنك إلى طالب الإصدار مقبولة على عنوانه ورقم هاتفه المحفوظ لدى البنك.</li> <li>ب- أن القانون الذي يحكم هذا العقد هو القانون الأردني.</li> <li>ج- يملك البنك صلاحية مقاضاة طالب الإصدار لدى أي محكمة ذات الاختصاص ضمن الدولة التي يقع فيها عنوانه بغض النظر عن الصلاحية المكانية لهذه المحكمة أو تلك من محاكم الدولة المذكورة وانه يسقط حقه مسبقاً في الطعن بالصلاحية المكانية للمحكمة التي يختارها البنك.</li> <li>د- بغض النظر عما هو منصوص عليه في هذه المادة فإنه يحق للبنك ممارسة صلاحية المقاضاة في أي دولة يختارها أو في أي دولة أصبح يقيم بها طالب الإصدار أو يوجد له أموال فيها ، كما أن المقاضاة في دولة ما لا تحول دون الحق في المقاضاة في ذات الوقت في دولة أخرى أو أكثر.</li> </ul>
<p><b>47- يحق للبنك تبادل المعلومات الخاصة بالعميل أو المعلومات الخاصة باستخدام العميل لحساب بطاقته مع الجهات الرقابية والتي يمكن تداولها المؤسسات الأخرى عند تقديم استمارة الطلب المقدمة من قبل العميل أو من قبل أي من أفراد أسرتك من أجل الائتمان أو التسهيلات الأخرى و من أجل من الاحتياط و اقتداء أثر المدينين.</b></p>
<p>48- يحق للبنك إجراء التحريات عن الوضع الائتماني أثناء وروده لأية مبالغ مدينة من قبل العميل في حساب البطاقة وإنشاء المعلومات عن العميل وعن حساب بطاقته إلى جهات متابعة التحصيل والمحامين من أجل تحصيل الديون المترتبة على حساب بطاقه العميل.</p>
<p>49- يحق للبنك اتخاذ ما ورد في البندين 47 و 48 فيما يتعلق بحامل أية بطاقة فرعية مصدرة على حساب بطاقه العميل الرئيسية.</p>
<p>50- في حال وجود أي شكاوي من قبل طالب الإصدار فيإمكانه الرجوع إلى وحدة شكاوى العملاء التابعة للبنك والتي تقوم بدورها ببحث الشكوى وت تقديم الرأي بشأنها أو الاتصال مباشرة بمركز خدمة العملاء على الرقم 0096264600900 أو تقديم شكاوى من خلال تطبيق عربي موبايل عبر الـ <b>Secure mail</b>.</p>
<p>51- بصفتي حامل البطاقة الرئيسية ، أتفهم بأن إصدار أية بطاقة فرعية سيتم وفقاً للشروط والأحكام الخاصة بإصدار البطاقات الائتمانية في البنك العربي وإنني التزم بها. وإذا كان طلب البطاقة الفرعية لغايات ، فإنني بهذا أفوض البنك العربي أن يصدر له بطاقة فرعية وأؤكد أننيولي الأمر لصاحب الطلب. وأنا أتفهم وأوافق على أنني مسؤول أن أدفع كل الرسوم المترتبة على البطاقة / البطاقات الفرعية الصادرة. وأنا أعلم أن استمرار عضوية حامل البطاقة / البطاقات الفرعية واستخدامها يعتمدان على استمرار عضويتي.</p>

<p>52- من المعلومات لدى بأنه وفي حال قبول طلبي فإنه سيتم إدراجي تلقائياً ضمن تغطيات التأمين الممنوحة لحاملي بطاقات البنك العربي الائتمانية ، ويُخضع إدراجي هذا لشرط الأهلية المحدد بموجب وثيقة التأمين ، ومن المعلومات لدى أيضاً بأن التغطية التأمينية تخضع لشروط وأحكام الوثيقة الأصلية الموقعة بين البنك العربي وشركة التأمين .</p>
<p>53- وأقر بأنني قد اطلعت على مصاريف وتعليمات / أحكام إصدار واستعمال بطاقة البنك العربي الائتمانية أو بطاقة فيزا البنك العربي- زين الائتمانية أو بطاقة فيزا البنك العربي والملكية الأردنية أو معاً البلاتينية * المطبقة لدى البنك واستواعت جميع ما ورد فيها واستلمت نسخة عنها ويعتبر توقيعي على هذا الطلب إقراراً مني بالاطلاع والاستيعاب والاستسلام والموافقة على ما ورد فيها دون الإخلال بحق البنك في تعديل جميع هذه الشروط والأحكام أو أي جزء منها في أي وقت من الأوقات واعتبار التعديل نافذاً بحقي لدى إشعاري به بكتاب يرسل بالبريد العادي على عنواني المعتمد لدى البنك .</p>
<p>54- أواقن بأن يقوم البنك بخصم أية مصاريف ناتجة عن عدم استخدامي للبطاقة خلال فترة تحدد من قبل البنك، و هذه المصاريف تسرى على بطاقات البنك العربي سلف الائتمانية فقط . واني أواقن كذلك على أنه في حال أنني غير مخول للحصول على بطاقة بلاتينيوم / معاً البلاتينية / بلاك / جولد الائتمانية ، فيمكن معاملة طلبي كطلب لبطاقة البنك العربي سلف الائتمانية وسأقبل مصاريفها ورسومها .</p>
<p>55- يحق للبنك في اي وقت دون ادنى مسؤولية عليه إيقاف البطاقة الائتمانية بحال وجود أية تسهيلات ائتمانية أخرى للعميل متغيرة سواء بصفته مدين او كفيل على هذه التسهيلات او في حال تراجع وضعه الائتماني ، دون الحاجة الى أخذ موافقة / اشعار طالب الإصدار وقرار إعادة تفعيل البطاقة أم لا عائد للبنك بعد قيام العميل بتصويب وضعه الائتماني .</p>
<p>56- يحق للبنك في اي وقت دون ادنى مسؤولية عليه تخفيض حد البطاقة الائتمانية الممنوح لطالب الإصدار و / أو إيقاف البطاقة الائتمانية بحال تراجع وضعه على ان يتم اشعار طالب الإصدار بالوسائل المعتمدة لدى البنك ومنها ارسال رسالة نصية قصيرة SMS</p>
<p><b>الشروط والأحكام الخاصة بخدمة التسديد المريح لبطاقات الائتمان</b></p>
<p>بالنظر لموافقة البنك العربي (ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك") على الطلب المقدم مني/منا والمتعلق برغبتي/ رغبتنا الاستفادة من برنامج التسديد المريح الذي يقدمه البنك العربي لحاملي البطاقة الائتمانية الصادرة عنه (ويشار إليه بالبرنامج) كما هي محددة أدناه، فإنني/ إننا، بالإضافة لما ورد في الأحكام والشروط المتعلقة بعضوية بطاقة الائتمان، التي تنظم إصدار واستعمال بطاقة ائتمان البنك العربي، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة، أواقن/ نوافق على الأحكام والشروط التالية:</p>
<p><b>1- التعريفات :</b></p>
<p>سيكون للتعبيرات التالية المعاني المحددة لها بموجب هذه الأحكام والشروط ما دام السياق يقبل ذلك ما لم تتميز بغير ذلك .</p>
<p>أ- "برنامج التسديد المريح" (البرنامج) يعني أي خطوة دفع يعرضها البنك لمصلحة حامل البطاقة الرئيسي للتسديد المريح لأي شراء سواء كان نقداً /أو بالتجزئة.</p>
<p>ب- برنامج التسديد المريح للبنك العربي متاح لحاملي بطاقة ماستر كارد/ فيزا الائتمانية الصادرة عن البنك العربي.</p>
<p>ج- الهدف من "البرنامج" هو تمكين حامل البطاقة، وفقاً لهذه الأحكام والشروط، من شراء بضاعة محددة /أو خدمات محددة يعرضها تجار معنيون أو دفع أقساط جامعية أو مد رسية ، باستعمال الحد المتوفر في البطاقة الائتمانية، ودفع قيمة تلك البضائع أو الخدمات المشتراء على أقساط شهرية متساوية. ويقوم البنك العربي من حين لآخر، بتحديد تلك البضائع أو الخدمات والتجار الذين ينطبق عليهم هذا البرنامج وتبلغ ذلك لحاملي البطاقات.</p>
<p>د- يُقدم البرنامج بصفة حصرية إلى حامل البطاقة ما دامت البطاقة الائتمانية سارية حسب لوائح البنك ، وسيكون حامل البطاقة الذي يفي بالأحكام والشروط العامة لبطاقات ائتمان البنك العربي مؤهلاً تلقائياً للاستفادة من البرنامج، كما سيكون هذا البرنامج متوفراً لحاملي البطاقة الرئيسية والفرعية.</p>
<p>هـ- عند الاستفادة من البرنامج لشراء البضاعة و/ أو الخدمات التي ينطبق عليها البرنامج ، يتبعن على حامل البطاقة أن يدفع للبنك سعر فائدة شهري مقابل الخدمة لتسهيل الدفع للبنك بأقساط شهرية متساوية ، بحيث يكون المبلغ الإجمالي للبرنامج (السعر الإجمالي ) هو مبلغ سعر الشراء للبضاعة والخدمات مضافاً إليه الفائدة المترتبة على الخدمة.</p>
<p>و- يقوم البنك بتحديد البضائع والخدمات والتجار الذين ينطبق عليهم البرنامج ، كما يقوم البنك بتحديد رسوم التسديد المريح المطبق لكل بضاعة أو خدمة أو تاجر بسعر فائدة 5% عند الشراء من المحلات المشاركة في البرنامج ، كما يقوم البنك بتحديد عدد الأقساط الشهرية التي سيتم دفعها "فترة البرنامج" لكل سلعة و خدمة بحيث يمكن تغييرها من حين لآخر ويقوم البنك بالإعلان عنها بالطرق التي يراها مناسبة.</p>

## 2- شروط الاشتراك بالخدمة:

يُصرح البنك بإجراء أي معاملة ينطبق عليها البرنامج شريطة أن يكون المبلغ الإجمالي للبرنامج ضمن حد الائتمان الإجمالي المتوفّر لحامل البطاقة في بطاقة ائتمانه وأن تكون بطاقة ائتمان حامل البطاقة سارية حسب القواعد واللوائح التي يتبناها البنك عند القيام بإجراءات المعاملة ، ويقوم البنك بتقديم خدمة التيسير المريح بفائدة ٦٠٪ في حال وجود إتفاقية توفر ذلك بين البنك والتاجر، بحيث يتم الإعلان عنها بالطرق التي يراها البنك مناسبة.

### 3- مبلغ البرنامج:

أـ. يجب ألا يقل مبلغ البرنامج عن (٥٥) دينار أردني أو ما يعادلها " مبلغ الصفة".

بـ. يجب أن يكون مبلغ البرنامج مساوياً لمبلغ الصفة التي يطلب حامل البطاقة من البنك إخضاعها للبرنامج، ويتم قيد مبلغ البرنامج على حساب بطاقة الائتمان.

جـ. سيتم حساب المبلغ الذي سيدفع كل شهر "القسط الشهري للبرنامج" بقسمة السعر الإجمالي للبرنامج على فترة البرنامج (يُنتج السعر الإجمالي للبرنامج بالإضافة سعر شراء البضاعة أو الخدمات إلى نفقات التسديد المريح).

### 4- تقديم الفاتورة وتسيدها:

أـ. يقوم حامل البطاقة بتسييد المبلغ الإجمالي للبرنامج على أقساط شهرية متتساوية تمت لفترة حسبما يحدده المستفيد من البرنامج وبموافقة البنك.

بـ. يتم مطالبة حامل البطاقة بالقسط الشهري للبرنامج، مباشرة اعتباراً من تاريخ الكشف الذي يلي تاريخ الشراء، وشهرياً بعد ذلك إلى أن يتم تسييد كامل مبلغ البرنامج.

جـ. عند قيام حامل البطاقة بالشراء بموجب البرنامج فسوف يكون الحد الأدنى للدفع المستحق هو مبلغ الأقساط الشهرية للبرنامج مضافة له نسبة التسديد المستحقة بحسب تعليمات الفع .

دـ. إذا دفع حامل البطاقة مبلغاً أقل من الحد الأدنى المستحق الدفع عند تاريخ الاستحقاق المبين في الكشف الشهري لبطاقة الائتمان، فسوف يتم تطبيق النفقات والفوائد والعمولات حسب الأحكام والشروط الراهنة لبطاقات الائتمان التي تتضم إصدار واستعمال بطاقة الائتمان البنك العربي.

هـ. إذا لم يقم حامل البطاقة بدفع الحد الأدنى للقسط المستحق المبين في كشفيين متتاليين، أو أكثر منه، أو إذا أغلق حساب البطاقة فسوف يقوم البنك، بناء على رغبته المطلقة، بإلغاء البرنامج وسوف يقيد على حساب البطاقة فوراً ودفعاً واحدة مبلغاً مساوياً لمبلغ البرنامج الإجمالي بعد تنزيل قيمة الأقساط الشهرية التي قام حامل البطاقة بتسيدها.

وـ. يجوز لحامل البطاقة أن يطلب تحفيض أو زيادة فترة البرنامج (أي عدد الأقساط الشهرية) باستثناء الأقساط المتعلقة بالرسوم الجامعية أو المدرسية ، وللبنك في حال موافقته على طلب حامل البطاقة أن يقيد على حساب بطاقته ائتمان حامل البطاقة، رسوماً اسمية (يشار إليها فيما بعد بـ "رسوم إعادة جدولة البرنامج").

زـ. يسمح لحامل البطاقة بتسييد المبلغ الإجمالي للبرنامج دفعة واحدة.

### 5- التعويض:

أـ. يقر حامل البطاقة بأن البضائع أو البصائر التي قام بشرائها بموجب البرنامج هي في حيازته. و لن يكون حامل البطاقة مالكاً للبضاعة أو البصائر حتى ذلك التاريخ ولن يقوم بأقرار مسبق أو مزاعم في هذا الشأن، ولا يحق لحامل البطاقة أن يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يحيط بالبضاعة أو البصائر و لا يحق له ترتيب حق عليها لانتزاع عن ملكيتها، ولا يحق له بأي طريقة أخرى التعامل في هذه البضاعة أو أي حق فيها مع أي شخص أو طرف، وعلى حامل البطاقة أن يمارس الجهد المناسب لاستعمال و صيانة البضاعة أو البصائر.

بـ. لن يكون البنك مسؤولاً قانونياً عن أي عطل أو ضرر يتعرض له حامل البطاقة و ينشأ عن شراء أو تركيب أو استعمال البضاعة وأو البرنامج أو غير ذلك بموجب البرنامج، وتحال أية شكوى بشأن جودة البضاعة المشترأة أو الخدمات المقدمة من خلال البرنامج إلى المورد أو التاجر، وذلك كله دون الإخلال بالالتزامات حامل البطاقة بموجب هذه الأحكام والشروط.

جـ. يحق للبنك، في أي وقت وبعد اشعار طالب الاصدار بالطرق المعتمدة ومنها ارسال رسالة نصية قصيرة SMS، ودون الحاجة لإبداء الأسباب، أن ينهي البرنامج أو يلغى أو يغير مزايياً أو ملامح البرنامج أو يغير أو يضيف أو يحذف أي من هذه الأحكام و الشروط، إلا أن هذه القرارات سوف لن تؤثر على المعاملات التي يعقدها حامل البطاقة و يقبلها البنك بموجب البرنامج قبل تلك القرارات، كما يحق للبنك أن يقرر الحد الأدنى لمبلغ الشراء المسموح به بموجب البرنامج لكل بضاعة أو خدمة.

دـ. يحتفظ البنك بالحق في إلغاء أهلية أي حامل بطاقة المشاركة اللاحقة في البرنامج إذا رأى أن حامل البطاقة قد انتهك بأية طريقة كانت هذه الأحكام و الشروط أو انتهك بأي شكل كان أحكام و شروط بطاقات ائتمان البنك العربي وذلك كله دون الإخلال بالالتزامات في مواجهة التجار، بالنسبة للمعاملات التي عقدها حامل البطاقة و قبلها البنك قبل ذلك القرار.

هـ. يحق للبنك أن لا يسمح / يرفض أية صفة يجريها حامل البطاقة بموجب البرنامج بدون تعين أي سبب مهما كان.

<p>و- لن يكون البنك مسؤولاً قانونياً عن القيام بالالتزاماته بموجب هذه الأحكام و الشروط بسبب القوة القاهرة وهي الظروف والأسباب التي تخرج عن نطاق سيطرة البنك. كما لن يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير، سواءً كان من جانب التجار المعينين أو من جانب أي طرف ثالث، في إرسال الوثائق المطلوبة بموجب البرنامج إلى البنك.</p> <p>ز- هذه الأحكام والشروط ليس من شأنها المساس بأحكام وشروط بطاقات ائتمان البنك العربي التي تنظم إصدار واستعمال بطاقة الائتمان الصادرة عن البنك العربي، والتي ستطبق على البرنامج.</p> <p>ح- إذا نشأ أي نزاع بشأن هذه الأحكام والشروط أو البرنامج أو الأحكام والشروط المتعلقة ببطاقات الائتمان الصادرة عن البنك العربي التي تتنظم إصدار واستعمال بطاقة الائتمان، فإن قرار البنك في هذا الخصوص سيكون ملزمًا. وفي جميع الأوقات، يحتفظ البنك بالحق في إنهاء البرنامج بدون إشعار مسبق.</p> <p>ط- إن حامل البطاقة يقر ويتعهد تعهد لا رجعة فيه ويرى البنك من أية مسؤولية قد تنتجم عن أي مطالبة أو خسارة أو ضرر أو أي رسوم أو مصاريف نتيجة قيام البنك بالتصريف بشكل جزئي أو كلي بناء على أية تعليمات ترسل للبنك عن طريق الفاكس من حامل البطاقة.</p> <p>6- يقر حامل البطاقة بأن قيود البنك وسجلاته وأية مستخرجات منها مهما كانت تعتبر صحيحة ودقيقة وأنها تعتبر بينة قانونية وقاطعة وغير قابلة للطعن فيما يتعلق بالأمور الواردة فيها وذلك باستثناء حالات الخطأ المادي الظاهر.</p> <p>7- يقر حامل البطاقة بأنه قرأ هذه الأحكام والشروط واستوعب وفهم ما ورد فيها بشكل نافٍ للجهالة وافق عليها و قبل الالتزام بها ، كما يوافق حامل البطاقة على أن استعماله للبرنامج يشكل موافقة منه على هذه الشروط والأحكام.</p>
<b>الشروط والأحكام الخاصة بخدمة الحماية التأمينية</b>
<p>تسري هذه الشروط والأحكام على خدمة الحماية التأمينية الخاصة بالبطاقات الائتمانية بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع تعليمات وأحكام إصدار واستعمال بطاقة البنك العربي الائتمانية</p> <p>يكون للكلمات التالية حياماً وردت في هذا القسم من الأحكام والشروط المعاني المحددة لها هنا ما لم يدل السياق على خلاف ذلك:</p>
<p><b>الوفاة لأي سبب كان طبيعياً أو نتيجة حادث .</b></p> <p><b>العجز الكلي الدائم:</b> هو عجز المؤمن عليه عجزاً كلياً نتيجة حادث أو مرض حصل له قبل سن السبعين واستمر هذا المرض لمدة ستة أشهر متتالية من تاريخ الإصابة / المرض والذي يمنع صاحبه من مزاولة العمل شرطية بقائه حياً لحين ثبوت العجز وحصوله على تقارير طبية معتمدة تفيد عجزه الدائم وعدم قدرته على ممارسة أي مهنة تتناسب مع مؤهلاته وخبرته.</p> <p>1- تسدد المطالبات المشمولة في حالي الوفاة أو العجز الكلي الدائم من خلال طرف ثالث (شركة التأمين) وبحيث يتم تسديد ما نسبته 100% من رصيد البطاقة القائم في تاريخ الوفاة / تشخيص العجز وبعد أقصى مقداره 70000 دينار أردني.</p> <p>2- تتوقف خدمة الحماية التأمينية لأي مؤمن عليه حكمًا عند بلوغ سن الـ 70 عام لمنفعتي الوفاة والعجز الكلي الدائم.</p> <p>3- يتم احتساب قسط التأمين الشهري حسب نسبة الأقساط التأمينية المقررة من قبل البنك وبناءً على رصيد البطاقة القائم وتظهر حركة القسط الشهري يكشف حساب البطاقة.</p> <p>4- لا تمنح خدمة الحماية التأمينية لحملة البطاقات المصدرة على حسابات الشركات وبطاقات التسوق عبر الإنترن特 وحملة البطاقات الفرعية، وحاملي البطاقات الذين تقل أعمارهم عن 18 عام أو تزيد على 70 عام.</p> <p>5- يجب إعلام/إشعار البنك العربي فوراً عن أي حادث/وفاة يتعرض لها المؤمن عليه ومن الممكن أن تؤدي إلى نشوء مطالبة وفاة / عجز كلي دائم ، ويجب تقديم الوثائق الأصلية بناءً على طلب البنك خلال 90 يوم من تاريخ حدوث الواقعة / حادث لتقاضي رفض المطالبة من قبل شركة التأمين.</p> <p>6- تطبق التغطية التأمينية على حاملي البطاقات الرئيسية فقط.</p> <p>7- يحق للبنك إجراء التعديلات على هذه الأحكام والشروط، الأسعار و/أو رفض، وقف أو إلغاء وثيقة التأمين بدون ذكر الأسباب على أن يتم إشعار المؤمن عليه بالوسائل المعتمدة لدى البنك ومنها إرسال رسالة نصية قصيرة SMS.</p> <p>8- تخضع التغطية التأمينية لشروط وأحكام واستثناءات وثيقة التأمين الأصلية الموقعة بين البنك العربي وشركة التأمين .</p> <p>9- لا يكون البنك مسؤولاً عن أية منازعات قد تنشأ عن التغطية التأمينية.</p>

<p>10- يحق لحاملي البطاقة (باستثناء حاملي البطاقات التي تعتبر هذه الخدمة الزامية عليهم) طلب إلغاء التغطية التأمينية في أي وقت، إلا أنه لا يحق له إعادة شموله مستقبلاً كما لا يحق له استرداد الأقساط المدفوعة.</p>
<p>11- يحق للبنك زيادة / تخفيض نسبة الأقساط التأمينية بناء على الظروف السائدة في السوق على أن يتم اشعار المؤمن عليه بالوسائل المعتمدة لدى البنك ومنها ارسال رسالة نصية قصيرة SMS</p>
<p>12- يسقط حق المؤمن عليه في المطالبة التي تتطوي على الغش.</p>
<p>13- تمنح تغطية الوفاة والعجز الكلي الدائم والناتج عن الحرب والإرهاب شريطة عدم المشاركة ، ما عدا المناطق التي يتم استثمارها في وثيقة التأمين.</p>
<p>14- لن تدفع أية تعويضات إذا كانت الوفاة ناشئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أي مما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الانتحار/محاولة الانتحار.</li> </ul>
<p>الاشتراك الفعلي في الحروب والأعمال العدوانية أو العمليات العسكرية سواء أكانت الحرب معلنة أو لا، والاشتراك الفعلي في الصراعات والشغب والاضطرابات الأهلية لإنتفاضات والثورات كما يشمل الاستثناء حالات الوفاة الناجمة عن العمل لحساب أي منظمة تكون ضالعة في قلب نظام الحكم بالقوة أو التأثير عليه بالإرهاب أو العنف.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التلوث الناري / البيولوجي / الكيميائي.</li> <li>- إذا ارتكب المؤمن عليه عملاً جرمياً.</li> </ul>
<p>15- بالإضافة إلى الإستثناءات المذكورة في البند 14 تستثنى المطالبات المتعلقة بمنفعة العجز الكلي الدائم و التي تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاضطرابات العقلية/العصبية.</li> <li>- الضرر المسبب عمداً للذات والانتحار أو محاولة الانتحار سواء أكان المؤمن عليه مختلاً عقلياً أو لا.</li> <li>- الإفراط في تناول الكحول والمخدرات</li> <li>- الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (سیدا/ ایدز) .</li> </ul>
<p>الملاحة الجوية ، الطيران الشراعي أو أي نوع مماثل ، إلا إذا وجد المؤمن بصفة مسافر حامل تذكرة سفر من شركة طيران مؤهلة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- اشتراك المؤمن عليه أو تمرنه على أي نوع من أنواع الرياضات الخطيرة مثل ممارسة الغطس تحت الماء أو الاشتراك في سباقات السيارات أو الدراجات.</li> </ul> <p>الشروط والاحكام الخاصة بخدمة توحيد الحد الائتماني:</p>
<ol style="list-style-type: none"> <li>1- خدمة توحيد الحد الائتماني متاحة فقط لبطاقات الائتمان.</li> <li>2- يجب أن يمتلك العملاء المؤهلون للخدمة أكثر من بطاقة ائتمان فعاله.</li> <li>3- هذه الخدمة متاحة فقط لعمليات الشراء ولا تشمل هذه الخدمة عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.</li> <li>4- يمكن أضافة 10 حسابات مختلفة كحد أقصى على أن يكون الحساب بنفس البلد والعملة المشاركة في الخدمة.</li> <li>5- على العملاء التواصل مع مركز خدمة العملاء لتفعيل الخدمة.</li> <li>6- لا تشمل الخدمة بطاقات الدفع المسبق.</li> <li>7- هذه الخدمة لا تشمل البطاقات الموقوفة.</li> </ol>

World Elite Mastercard		الفوائد والعمولات الخاصة ببطاقة البنك العربي الائتمانية -
نترتب فائدة على المشتريات أو على السحب النقدي بمعدل 1.5% على رصيد البطاقة القائم وتقييد على حساب بطاقة البنك العربي الائتمانية شهرياً، أما العمولات على اختلاف أنواعها فإنها تقييد على حساب بطاقة البنك العربي الائتمانية عند استحقاق موعدها كما هو مبين أدناه:		
	<u>210 دينار أردني</u>	- عمولة إصدار / تجديد بطاقة البنك العربي الائتمانية :
	<u>105 دينار أردني</u>	- عمولة إصدار / تجديد بطاقة البنك العربي الائتمانية الفرعية :
	<u>63 % من قيمة المشتريات</u>	- عمولة حركة خارج الدولة / تبديل عملة:
	<u>64 % وبحد أدنى أربعة دنانير</u>	- عمولة السحب النقدي :
	<u>عشرة دنانير</u>	- عمولة تجاوز السقف المقرر :
	<u>عشرة دنانير</u>	- عمولة التأخير في السداد :
	<u>خمسة دنانير</u>	- رسوم استبدال بطاقة البنك العربي الائتمانية :
- عمولة الحماية الائتمانية: الزامية لبطاقة سفر/النشامي و اختيارية للبطاقات الأخرى وغير مطبقة على بطاقات التسوق عبر الانترنت وتعادل <b>0.35%</b> من الرصيد القائم		
- عمولة التحويل لجميع البطاقات ما عدا بطاقة التسوق عبر الانترنت (في حال تم تحويل مبالغ من حساب البطاقة إلى حساب العميل من خلال الخدمة المصرفية عبر الانترنت عربي اون لاين): <b>4%</b>		
- الحد الأدنى للتسديد هو <b>5%</b> أو خمسة عشرة ديناراً أردنياً كحد أدنى.		
- عمولة اعتراف على حركة تمت على البطاقة الائتمانية 5 دنانير أردني في حال ثبوت عدم صحة الاعتراف.		
* عملاء قطاع الشركات الكبرى والشركات التجارية المصنفين CL, CM معفيين من رسوم الإصدار والتتجديد لبطاقات البنك العربي الائتمانية (ما عدا بطاقات بلاتينيوم، بلاتينيوم معاً و Signature الائتمانية)، أما العملاء المصنفين ضمن وحدة الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم (CS فهم معفيين) من الرسوم للسنة الأولى فقط (ما عدا بطاقات بلاتينيوم، بلاتينيوم معاً و Signature الائتمانية).		
* عملاء قطاع التجزئة المصنفين Elite معفيين من رسوم الإصدار / التجديد السنوية لبطاقة فيزا البنك العربي الائتمانية Signature / Platinum ، فيما عدا ذلك يتم استيفاء 50% من قيمة رسوم إصدار/تجديد البطاقات الرئيسية / الفرعية.		
<u>- يحق للبنك تعديل أسعار الفائدة والعمولة زيادة أو تخفيضا وفق المعدلات المعنة دوريا من قبله ، وعلى أن يتم إشعار طالب الإصدار قبل أربعة عشر يوم عمل من تاريخ التعديل .</u>		